أثر أستقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

م.د. بشرى فاضل خضير الطائي/ جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
الباحث / جعفر عبد الحسين حلو الكعبي

المستخلص:

يهدف البحث الى التحقق من استقلالية مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية ، وقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، فضلا عن بيان اثر استقلالية المدقق على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اذ تم قياس استقلالية المدقق باستخدام استمارة استقصاء تم توزيعها على عينة من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العراقية وتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات عينة البحث باستخدام نموذج (Basu) وتم بيان اثر المتغيرات من خلال استخدام النماذج الاحصائية بطريقة المربعات الصغرى ونموذج الانحدار الخطي وكذلك نموذج الاختبار ذو الحدين (Binomial) وبعد اختبار الفرضيات توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت بوجود مستوى مقبول لبعض عوامل استقلالية المدقق في مكاتب وشركات التدقيق العراقية، ومستوى مقبول للتحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، فضلا عن وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين بعض عوامل استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي. وقدم البحث عدد من التوصيات، تمثلت بضرورة فتح شركات تدقيق كبيرة وذلك من خلال دمج مجموعة من مكاتب التدقيق، وكلما كبر حجم شركة التدقيق زاد تمتعها بالاستقلالية فضلاً على أن لحجم مكتب التدقيق تأثير في مستوى التحفظ المحاسبي، إذ أن شركات ومكاتب التدقيق الكبيرة قادرة على إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية ، والتأكيد على الهيئات التشريعية والتنظيمية لمهنة التدقيق في العراق ومنها مجلس مهنة مراقبة الحسابات على شركات ومكاتب التدقيق بوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي يقومون بتدقيقها.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ أستقلال المدقق- التحفظ المحاسبي - الخدمات الاستشارية .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 22 العدد 89
الصفحات 467- 492

*بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

تعد استقلالية المدقق من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من قبل المنظمات المهنية والباحثين، اذ ادركت العديد من الهيئات والمنظمات الدور الحاسم الذي يؤديه المدققين من خلال ادائهم لعملية التدقيق بجودة عالية تتيح لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة. وتعد الاستقلالية من المتطلبات التي تميز مهنة التدقيق عن غيرها من المهن، ومن دون الاستقلال لن يكون هناك معنى لوظيفة التدقيق، اذ تعد عاملا مهما في العديد من الممارسات المحاسبية ومن بينها ممارسة التحفظ المحاسبي، اذ تؤثر استقلالية المدقق في التطبيق السليم لممارسة التحفظ المحاسبي وتحد من قدرة الادارة على انتاج ونشر تقارير مالية مضللة.

ووفقا لما جاء في اعلاه تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات عن مدى تمتع مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية بمستوى مقبول من الاستقلالية ، وعن وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلا عن مدى تاثير استقلالية المدقق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تركز هدف البحث في قياس اثر استقلالية المدقق على التحفظ المحاسبي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ولتحقيق هدف البحث سيتناول البحث المحاور الاتية:

المحور الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة.
المحور الثاني : استقلالية المدقق- مدخل نظري.
المحور الثالث : الاطار النظري للتحفظ المحاسبي.
المحور الرابع : تأثير أستقلالية المدقق على مستوى التحفظ المحاسبي.
المحور الخامس : قياس اثر استقلالية المدقق في مستوى التحفظ المحاسبي – مدخل تطبيقي .
المحور السادس : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا: مشكلة البحث

: ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

أ- هل يتمتع مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية بمستوى مقبول من الاستقلالية .
ب- هل يوجد مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
ت- هل تؤثر استقلالية المدقق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا: أهداف البحث

: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-عرض ومناقشة استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي.
2-التحقق من استقلالية مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية.
3-قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
4-بيان أثر استقلالية المدقق على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: فرضيات البحث

: يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

أ- هناك مستوى مقبول من الاستقلالية لدى مدققي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية.
ب- هناك مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
ت- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استقلالية المدقق (مقاسة من خلال حجم مكتب التدقيق، طول مدة ارتباط المدقق بالزبون، اتعاب المدقق، قيمة الخدمات الاستشارية وحجم الشركة الخاضعة للتدقيق)، وبين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

رابعا: اهمية البحث : تتمثل اهمية البحث في جانبين، اذ يمثل الجانب الاول الجانب النظري الذي يوضح الدور الذي تقوم به استقلالية المدقق في تحسين مستوى جودة التقارير المالية، اذ تعبر الاستقلالية عن قدرة المدقق في الحصول على ادلة ذات جودة عالية تدعم رأيه الفني المحايد، ومن ثم تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، فضلا عن انه يناقش احد المواضيع المحاسبية ذات الصلة بالفكر المحاسبي وانعكاساته الواضحة على التطبيق والممارسة العملية . في حين يمثل الجانب الثاني الجانب التطبيقي، اذ يتلقى البحث اهميته من خلال الاهتمام بالتحفظ المحاسبي ومحاولة قياسه في المصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، فضلا عن معرفة دور استقلالية المدقق في تحسين مستواه.

خامسا: دراسات سابقة

1-دراسة (الرشيدي 2012)

بعنوان " مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت: دراسة مقارنة " رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توفر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، واتبع الباحث في هذه الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى عدم توفر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات في الكويت، ووجود معوقات لتوفير شروط استقلالية مدقق الحسابات الخارجي . واوصت الدراسة بضرورة توعية المدققين على اهمية توفر شروط استقلالية عملهم للمحافظة على كفائتهم في العمل والتركيز على ان يتم تعيين وعزل مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين مع تحديد اتعابهم وليس من قبل ادارة الشركة لمنعها من التاثير على استقلاليته.

2- دراسة (ليلو، 2014)

بعنوان " اثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ومساعدة واضعي المعايير المحلية والانظمة المحاسبية في التعرف على اثار نسب التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية المتخذة من قبل الادارة على القوائم المالية ليتسنى لهم وضع نسب موضوعية وعادلة تنسجم مع الواقع العملي للشركات بهدف تحقيق الحماية للمستخدمين والحد من استغلال بعض الادارات للمرونة المتاحة للمعايير المحلية والانظمة المحاسبية، فضلا عن دراسة وتحليل اثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.

واستنتجت الدراسة ان هناك تباينا في مستوى التحفظ المحاسبي ما بين(الارتفاع والانخفاض والقبول) في السياسات المحاسبية عند أعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وعدم التزام بعض الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمستوى مقبول في التحفظ المحاسبي مما أدى إلى عدم موثوقية ومصداقية القوائم المالية المنشورة وقد اوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمستوى مقبول في التحفظ المحاسبي للسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، وضرورة إن يكون لدى سوق العراق للأوراق المالية لجان متخصصة لمتابعة ومراقبة الشركات المساهمة ذات التباين في التحفظ المحاسبي للسياسات المحاسبية.

ب- الدراسات الاجنبية

1- **دراسة** (Geiger, 2011)

: Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions (اجور التدقيق واستقلالية المدقق)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين اجور التدقيق وتقديم الخدمات الاستشارية (NAS) والتقرير النهائي لمدقق الحسابات فيما يتعلق بنوع الرأي المقدم مع دراسة مستويات الاجور الحالية واستخدام نموذج دي أنجلو لاستقلال مراقب الحسابات (1981) عن طريق فحص العلاقة بين أجور المدقق المستقبلية وقرارات الإبلاغ الحالية وجدت الدراسة أن اجور الخدمات الاستشارية NAS يؤثر سلبا على راي مراقب الحسابات وكذلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن انخفاض أتعاب مدقق الحسابات الخارجي يؤدي الى ضعف محتمل لاستقلالية المدقق وأوصت الدراسة بضرورة قيام صناع القرار وواضعي المعايير باتخاذ إجراءات اكثر صرامة بخصوص الخدمات الاستشارية وكذلك القرارات التي ترفع من مستوى استقلالية مراقب الحسابات.

2 -**دراسة** (Yeganeh et al, 2012)

The Investigation of the Impact of Auditor tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange

(التحقق من اثر دوران المدقق وحجم مكتب التدقيق على التحفظ المحاسبي في التقارير الصادرة من الشركات المدرجة في بورصة طهران) بحث منشور هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان حجم شركة التدقيق وفترة ارتباط مدقق الحسابات للشركات المدرجة في بورصة طهران يمكن أن يكون له تأثير كبير على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وتم اختبار الفرضيات بالوسائل الإحصائية، وبينت نتائج الاختبار أن حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالزبون لا يؤثر على التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في (TSE)، وهذه النتيجة قد تنبع من حقيقة أن المديرين ليس لديهم السلوك المتحفظ في التقارير المالية لذلك قد لا يكون حجم شركة التدقيق وفترة الاحتفاظ بالزبون عاملا فعالا في إعداد التقارير المالية، وان مستوى التحفظ المحاسبي منخفض في الشركات عينة البحث.

-4 (hamdan et.al, 2012)

(The Auditing Quality and Accounting Conservatism)

(جودة التدقيق والتحفظ المحاسبي) بحث منشور

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (ASE) واختبار تأثير خصائص جودة التدقيق (حجم الشركة، والاتصالات مع شركات التدقيق العالمية الأخرى، ومدة الاحتفاظ بالعميل، رسوم التدقيق والتخصص في صناعة العميل) على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي. ولأجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تقدير العلاقة و دراسة البيانات من خلال اختبار ذو الحدين لاختبار الفرضيات، ووجدت الدراسة نتائج مهمة مما يدل على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في البيانات المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية. وأشارت النتائج إلى أن بعض خصائص الجودة لها تأثير على تحسين التحفظ المحاسبي .وهي (حجم مكتب التدقيق، والتخصص في صناعة الزبون). في حين هناك بعض خصائص جودة التدقيق لا يكون لها تأثير في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وهي، (الاتصال مع شركات التدقيق العالمية ألاخرى وأتعاب التدقيق (الرسوم). واوصت الدراسة ان على النقابات المهنية في الأردن (التي تشرف على عمل التدقيق) والحكومة العمل على تحسين جودة التدقيق في الأردن.

5 - **دراسة** (Hamid & San : 2013)

the impact of audit quality on accounting conservatism in financial reporting of Malaysian listed companies

(اثر جودة التدقيق على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الماليزية)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات الماليزية المدرجة في بورصة ماليزيا والتحقق من تأثير خصائص جودة التدقيق وهي (اجور التدقيق واجور الخدمات الاستشارية، وفترة الارتباط مع الزبون وحجم شركة التدقيق) على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا الشركات المرتبطة بالحكومة (GLCs) والشركات غير المرتبطة بالحكومة non (GLCs) للفترة من 2006 إلى 2009، ووجدت الدراسة أنه لا يوجد مستوى مقبول للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات، ولم تجد الدراسة أي تاثير لخصائص جودة التدقيق على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وأوصت الدراسة القائمين على مهنة التدقيق بتحسين مستوى جودة التدقيق.

سادسا: موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة

حاول الباحثان الربط بين موضوعين مختلفين هما استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي من خلال قياس أثر استقلالية المدقق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وهي من الدراسات القليلة التي تم تناولها في البيئة العراقية.

المحور الثاني/ استقلالية المدقق- مدخل نظري

اولا: مفهوم استقلالية المدقق

خضع مفهوم استقلالية المدقق وحياده في الوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيق حساباتها للكثير من الجدل والنقاش بين المهنيين والاكاديميين، وذلك نظرا لصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم نتيجة لارتباطه بالحالة الذهنية والخلقية للمدقق، وكذلك بالعلاقات المالية التي تربط المدقق بالوحدة محل التدقيق (الرشيدي، 2012 : 11) .

وتعني الاستقلالية قيام المدقق بعمله في جميع مراحل التدقيق بأمانة واستقامة وموضوعية وبدون تحيز لجهة معينة وبدون الخضوع لأي تأثيرات يمكن ان تتعارض مع الموضوعية والنزاهة (الذنيبات، 2009: 109). ويعرفها (Arens) تحت مصطلح الحياد على انها وجود وجهة نظر غير متحيزة من قبل المدقق خلال اداء اختبارات التدقيق (Arens, et al, 2008 : 50). وقد قامت هيئة الاوراق المالية الامريكية (SEC) بوضع مفهومين لاستقلال المدقق هما (المطارنة : 2009، 86):

المفهوم الاول : الاستقلال الذهني: ويعني ان يتجرد المدقق من اي دوافع او ضغوط او مصالح خاصة عند ابداء رايه الفني المحايد، حيث ان ذلك ينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية فهي ترى ان الاستقلال حالة ذهنية لا يمكن وضع معايير واضحة لها او مقاييس محددة لان هذه المعايير قد تتغير، ولكن الاستقلال الذهني لا يتغير مفهومه إذ انه يجب على المدقق ان يكون امينا ونزيها يلتزم الصدق في شهادته ويكشف عن الحقيقة في تقريره.

المفهوم الثاني : الاستقلال الظاهري: ويقصد به ان يكون هناك اعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة من قبل الوحدة الاقتصادية على المدقق وعدم وجود اي ارتباط لمصالحه مع ادارة الوحدة، وهذا ما تنظر اليه النظرية الموضوعية على انه مسالة موضوعية بعيدة عن شخصية المدقق وتفكيره ولا يجب ان تنظر الى استقلال المدقق نفسه على انها مسالة ذهنية يترك الحكم فيها للمدقق نفسه وانما يجب النظر لها على انها مسالة موضوعية تحكمها قواعد ومعايير محددة.

وعبر (Toyler & Glezen) عن اهمية الاستقلال بقولهما " ان مستوى الكمال العالي ضروري لمدققي الحسابات، فبدونه لن يكون هناك استقلال، ومن دون الاستقلال لن يكون هناك معنى لوظيفة التدقيق" (الحمد، 2013 : 44)، ويعّد استقلال المدقق من المتطلبات التي تميز مهنة التدقيق عن غيرها من المهن، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بيت استقلال المدقق وجودة التدقيق، إذ أن استقلال المدقق يعّد أحد الركائز الأساسية لتحقيق جودة التدقيق (DeAngelo, 1981: 186).

ثانيا: العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق:

لقد ادت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكبر حجم الوحدات الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات الى زيادة قلق مستخدمي القوائم المالية حول امكانية فقدان المدقق الخارجي لاستقلاله نتيجة لعوامل كثيرة ، ومن اهم العوامل التي تؤثر في استقلالية المدقق هي (أبوغانم، 2003: 49) :

1-**العوامل المادية:** وتتمثل هذه العوامل ذات الطابع المادي من حيث تأثيرها على الاستقلالية، اذ تؤثر في الاستقلالية الظاهرية للمدقق بشكل واضح ، وتتمثل في الاتي:

أ-اتعاب المدقق: وتعرف بانها التكاليف المدفوعة من قبل الزبون الى مدقق الحسابات (Chen, 2010: 10)، وانها "المبالغ والاجور التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات وحدة ما، ويتم تحديد الاتعاب بموجب العقد الذي يتم بين الوحدة محل التدقيق وبين المدقق وفقا للزمن الذي ستستغرقه عملية التدقيق والخدمة المطلوبة فيه (مسلم، 2011: 35).

ويمثل عامل الاتعاب اكثر العوامل تهديدا لاستقلالية المدقق، وتعّد اتعاب التدقيق التي يتقاضاها المدقق احدى المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلالية وجودة خدمة التدقيق، ففي ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق تميل الاتعاب الى التقلب متأثره بعامل الطلب والعرض، مما يؤثر في استقلالية المدقق بشكل جوهري وجودة خدمة التدقيق (الخزندار، 2008: 46).

ونتيجة لتأثر استقلالية المدقق باتعاب التدقيق قام المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بوضع بعض المعايير الخاصة بذلك والتي من اهمها ان لا تزيد قيمة الاتعاب التي يتقاضاها المدقق من الزبون الواحد عن (10%) من مجموع الاتعاب الكلية لمكتبه (الجعافرة،2008 :39).

ب-الخدمات الاستشارية :

عرف (AICPA) الخدمات الاستشارية بانها تلك الخدمات التي يقدمها المدقق لزبائنه والتي تتضمن تقديم النصح والمشورة لادارة الوحدة الاقتصادية الخاصة بالزبون بما يضمن الاستفادة من المهارات الفنية والمعرفية التي يحظى بها المدقق وذلك لغرض تحديد اهداف الزبون وتحديد المشاكل التي تواجهه وتقييم الفرص والبدائل المتاحة وصياغة الاجراءات المقترحة ومتابعة التنفيذ (AICPA: 2012 : 1).

ويعد موضوع تقديم المدقق للخدمات الاستشارية للادارة من المواضيع المهمة والتي دار حولها نقاش وجدل كبير من حيث تاثيرها في استقلالية المدقق فيرى البعض انه بإمكان المدقق الاحتفاظ باستقلاليته مع تقديم الاستشارة للإدارة، ففضلا عن كونها عملية ذهنية وتتوقف على ضمير واخلاق المدقق وعلى علاقته المهنية مع زبائنه، فان استقلالية المدقق على حد ذاتها هي التي تجعل لخدماته قيمة واحتراما وفي رأيه ثقة واطمئنان، فطالما انه غير مرتبط اداريا بالوحدة الاقتصادية التي يدققها فهو يستطيع النظر الى الامور نظرة غير متحيزة ومن ثم يمكنه تقييم الموقف بطريقة موضوعية وعلمية، اي ان الجمع بين عملية التدقيق والقيام باداء الخدمات الاستشارية لا تؤثر في استقلالية المدقق. في حين يرى البعض انه ليس من السهل الفصل بين ابداء النصح وبين عملية اتخاذ القرار، وان هاتين الواقعتين تتلازمان في العملية الادارية مما يخلق مصالح مشتركة بين المدقق والشركة التي يقوم بتدقيقها ويؤثر في استقلاليته وحياده (قريط ، 2008 : 22).

واكد (Ahadiat) في دراسته ان تقديم المدقق للخدمات الاستشارية للزبون، يجعل المدقق يميل الى تقديم تقرير غير متحفظ عن تدقيق الحسابات, ومن ثم انخفاض استقلال المدقق كاحد العناصر المكونة لجودة التدقيق (Svanstrom ,2013:5).

2-**العوامل السلوكية**:

وتتمثل بالعوامل ذات الارتباط المباشر بالطبيعة السلوكية لشخص المدقق والتصرفات السلوكية لافراد البيئة المحيطة به، اذ تحتوي على تعارض المصالح وماله من تأثير مباشر على طبيعة عمل المدقق وما ينتج عنه من شعور بعدم الاستقرار، وتتمثل بالاتي :

أ- تعيين المدقق وعزله : ينبغي ان يعطي الحق في تعيين المدقق للهيئة العامة للمساهمين فضلا عن تحديد اتعابه، وذلك حفاظا على استقلاليته، الا ان هيمنة مجلس الادارة جعل هذا الحق غير ذي جدوى وعرض استقلالية المدقق للشك، وكماهي الحال بالنسبة لتعيين المدقق اذ يهيمن مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية على قرار عزل المدقق خصوصا اذا لم يتماش ورغبات الادارة، مما قد يؤثر في استقلالية المدقق في ابداء رأي فني محايد (الرشيدي، 2012: 18).

ب- المصالح المالية مع ادارة الوحدة الاقتصادية : ان وجود مصالح اقتصادية للمدقق مع الوحدة الاقتصادية يعرض استقلاله للتهديد (دحدوح والقاضي، 2012:179). اذ ان استقلالية المدقق تتأثر كما يراها مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي (AICPA) لانه صاحب مصلحة مالية مباشرة او بسبب علاقة احد افراد اسرته مع ادارة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق (الرشيدي، 2012: 20).

3-**العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق**:

وتعد هذه عوامل خاصة بالقائمين على المهنة، اذ يؤثر كل من حجم مكتب التدقيق وشهرته، وطول مدة التعاقد مع العميل من العوامل المؤثرة في استقلالية المدقق، وتتمثل العوامل بالاتي:

أ- حجم مكتب التدقيق :

ولغرض دراسة اثر هذا العامل على استقلالية المدقق يتعين التفرقة بين مكاتب التدقيق الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وهناك كثير من المعايير للتفرقة بين مكاتب التدقيق منها عدد الشركاء او عدد العاملين بالمكتب وعدد العملاء وسمعة المكتب (الحمد، 2013: 47). ويفترض ان تكون العلاقة بين الاستقلالية وحجم مكتب التدقيق طردية، اي انه كلما زاد حجم المكتب زاد تمتعه باستقلاليته (الرشيدي، 2012 : 23).

ب- طول مدة ارتباط المدقق بالزبون:

تعّد طول مدة التعاقد مع الزبون من العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق، ويمكن النظر إلى طول فترة التعاقد من زاوية تأثيرها على استقلالية المدقق من ناحيتين:

* كلما زادت مدة تعاقد المدقق مع الزبون زادت خبرته وفهمه لطبيعة عمل الزبون واكتشاف مناطق ضعف وقوة الرقابة الداخلية (ونوس، 2009: 22). أي أن ذلك له تأثير إيجابي فيما يتعلق باستقلالية المدقق.
* المدقق والزبون مما يؤثر سلباً على استقلالية المدقق (الرشيدي، 2012: 22). أي أن ذلك له تأثير سلبي على استقلالية المدقق وبالتالي انخفاض جودة التدقيق.

وقد اقترحت فكرة التغيير الدوري للمدقق إلزامياً لتعزيز ودعم استقلالية المدقق وتخفيض الحالات التي يحدث فيها فشل المدقق، باعتبار أن التغيير سوف يمنع من تطور العلاقة بين المدقق والزبون والتي تقلل من استقلاليته والتي قد تؤدي إلى انخفاض جودة التدقيق (اسماعيل وقطب، 2003: 15).

واقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن يكون الحد الأعلى لعمل المدقق في تدقيق وحدة اقتصادية خمس سنوات كحد أقصى وبعد ذلك يجب على الوحدة الاقتصادية أن تجد بديلاً له (Arens, et al, 2008: 84).

ج - عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق

ان عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد مكتب التدقيق يعتبر مقياسا على استقلالية وجودة عمليات التدقيق المنجزة بواسطة مكتب التدقيق حيث اكدت هذه النتيجة العديد من الدراسات التي اوضحت ان الدعاوى القضائية ضد المدققين يترتب عليه تحمل المدققين للعديد من التكاليف تتمثل في العقوبات التي يمكن فرضها عليهم فضلا عن التاثير السلبي لتلك الدعاوى على سمعة مكتب التدقيق, وان الافصاح عن تلك الدعاوى القضائية للطرف الثالث يؤكد اعتبارها مقياسا للجودة (نور واخرون :2007: 13).

د- الارتباط مع مكتب تدقيق عالمي

بمعنى أنه كلما كان هناك ارتباط بين مكتب التدقيق مع أحد مكاتب التدقيق العالمية كان ذلك سبباً في زيادة الثقة بقدرة ذلك المكتب ويبعده عن المؤثرات السلبية على استقلاليته (الرشيدي، 2012: 23). أي أن ارتباط مكتب التدقيق مع مكتب تدقيق عالمي يؤثر إيجاباً على استقلالية المدقق وذلك لكونه دافعاً في المحافظة على استقلاليته، ومن ثم زيادة جودة التدقيق.

4-العوامل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق

من العوامل المؤثرة في هذه المجموعة حجم الوحدة الاقتصادية محل التدقيق والمركز المالي ، إذ تؤثر هذه العوامل في استقلالية المدقق. وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

أ- حجم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي

أن العلاقة بين كل من حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق ومركزها المالي وبين استقلالية المدقق هي علاقة عكسية (يوسف، 2011: 29)، لان الوحدة الاقتصادية ذات الحجم الكبير أو المركز المالي الكبير تشكل جزءاً مهما وكبيراً من إيرادات مكتب التدقيق، ومن ثم فأن ذلك يمثل تهديداً حقيقياً لاستقلالية المدقق (ابو هين، 2005: 65).

ب- وجود لجنة التدقيق بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق

من وظائف لجنة التدقيق التحقق من استقلال المدقق، ترشيحه واعتماد تغييره أو استمراره، والتأكد من جودة الخدمات المقدمة منه، وعلى ذلك تسهم لجنة التدقيق في تدعيم جودة أداء التدقيق من خلال الإصرار على استقلالية المدقق، أي أن لجان التدقيق لها أثر إيجابي كبير في عملية استقلال التدقيق ومن ثم زيادة جودة التدقيق (صبيحي، 1997: 30).

5-العوامل المتعلقة ببيئة التدقيق

تعّد هذه العوامل ذات تأثير مترابط وواضح على الاستقلالية، فتصبح هي المعايير الحاكمة في تعيين واختيار المدقق، ومن أهم هذه العوامل المنافسة بين مكاتب التدقيق ، اذ تعّد المنافسة السمة المميزة لسوق خدمات التدقيق، وتعمل مكاتب التدقيق في ظل سوق تنافسية نظراً لزيادة عدد المكاتب، وقد توصل (Knapp) ، إلى وجود علاقة عكسية بين المنافسة والاستقلال، ومن ثم تؤدي إلى خفض جود التدقيق (صبحي، 1997: 35). ولقد كشفت العديد من الدراسات أن المنافسة بين مكاتب التدقيق هي أكثر العوامل تأثيراً على استقلال المدقق، ومن ثم على عملية تغيير المدقق بمدقق آخر لديه استعداداً لقبول مهمة التدقيق بأتعاب أقل وانعكاس ذلك على جودة التدقيق (الشاطري والعنقري، 2006: 89).

المحور الثالث / الاطار النظري للتحفظ المحاسبي

يعد موضوع التحفظ المحاسبي احد المجالات البحثية التي تنال اهتمام الباحثين في المحاسبة خلال الاونه الاخيرة.

اولا: مفهوم التحفظ المحاسبي

ويرى (Hendriksen) ان مفهوم التحفظ المحاسبي قد جاء نتيجة لحالة عدم التأكد (Uncertainty) التي يواجهها المحاسبون في العديد من المواقف اثناء ممارستهم لمهنة المحاسبة، ويعني اظهار القيمة الاقل من بين عدة قيم محتملة للموجودات والايرادات واظهار القيمة الاعلى من بين عدة قيم للمطلوبات والمصروفات (Hendriksen, 1982: 148-149). وقد اعترف (Belkaoui) بالتحفظ المحاسبي كمبدأ، حيث يستخدم هذا المبدأ كقيد لتقديم بيانات محاسبية ملائمة وموثوقة، ويفسر على انه من المفضل الابلاغ عن قيم الموجودات والايرادات الاقل ويجب الابلاغ عن قيم المطلوبات والمصروفات الاعلى وبذلك، يظهر التحفظ المحاسبي من خلال الاختيار بين عدة اساليب محاسبية مقبولة(Belkaoui,2002: 179).

ويفسر (Basu) التحفظ المحاسبي بانه دلالة على ميل المحاسبين بطلب درجة اعلى من التحقق للاعتراف بالانباء الجيدة (السارة) كمكاسب من الاعتراف بالانباء السيئة كخسائر، بمعنى ان التحفظ المحاسبي هو تخفيض الايرادات وصافي الموجودات استجابة الى الانباء السيئة بينما عدم زيادة تلك الايرادات وصافي الموجودات كاستجابة الى الانباء السارة (Basu, 1997: 4)، ويعرف (Watts) التحفظ المحاسبي بانه عبارة عن اختلاف التحقق للاعتراف بالارباح مقابل الخسائر، وبذلك اتبع التعريف التقليدي للتحفظ المحاسبي" لن يتوقع اي ربح ولكن يتوقع كل الخسائر(Watts, 2003,a,b).

وقد كان التحفظ المحاسبي يمثل احد عناصر مصداقية المعلومات المحاسبية طبقا لقائمة المفاهيم رقم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB عام 1980، اما في ظل الاطار المفاهيمي للمشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 2010، فقد تمت الاشارة الى ان التمثيل الصادق للمعلومات لا يتضمن التحفظ المحاسبي وذلك لانه سيكون متعارضا مع حيادية المعلومات المحاسبية(Lapa, et al, 2013: 295). ويمثل هذا الامر وجهة النظر المعترضة على التحفظ المحاسبي وذلك على اساس ان هذا التحفظ يؤدي الى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.

وعلى الرغم من من معارضة البعض على التحفظ المحاسبي الا انه اصبح مطلبا اساسيا في الوقت الراهن سواء من جانب المستثمرين في السوق، او الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية، مدققي الحسابات وغيرهم من الاطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي ولاسيما عقب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها ذوي المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها ادارة تلك الشركات ومنها ممارسات ادارة الارباح (عبيد، 2010: 4).

ويتضح مما سبق وعلى الرغم من غياب كلمة التحفظ المحاسبي من معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية فانها لا تشير الى ان سياسة التحفظ المحاسبي لم تعد في التطبيق، وعليه فان سياسة التحفظ المحاسبي لا تزال هي السائدة على الرغم من ان معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي تتجه نحو القيمة العادلة.

ثانيا: انواع التحفظ المحاسبي: ويمكن تصنيف التحفظ المحاسبي الى الاتي:

1-التحفظ المحاسبي من حيث المصدر : ويمكن التمييز بين شكلين من اشكال التحفظ المحاسبي هما:

أ- **التحفظ المشروط:** ويدعى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل وعرف التحفظ المحاسبي المشروط من قبل (Basu, 1997) و(Watts, 2003) و(Beaver & Ryan , 2005) هو اللاتماثل في توقيت الاعتراف، اي توقيت الاعتراف اكثر للانباء السيئة من الانباء الجيدة للارباح، مثل التحفظ المحاسبي لعدة انواع من الموجودات، والتي تعني التخفيض المحدد مسبقا للقيمة الدفترية من صافي الموجودات كمعالجة المصروفات الحالية لتكاليف معظم الموجودات غير الملموسة وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية (حمدان،2011: 417)، والتحفظ المحاسبي التابع للأنباء والأحداث المالية، أي التحفظ بعد الحدث (Pope & Walker, 2003: 12).

ب- التحفظ غير المشروط: ويدعى التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي ويعرف بانه التحفظ الذي ينشأ من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما(GAAP) التي تؤدي الى تخفيض الارباح بشكل مستقل عن الاخبار الاقتصادية الحالية (الجبوري،2014: 30). وقد عرف ((Ball & Shivakumar) التحفظ المحاسبي غير المشروط بانه " انخفاض في القيمة الدفترية لحقوق المساهمين عن القيمة السوقية (Ball & Shivaumar, 2005: 210)، وعرف (Pope & Walker) التحفظ المحاسبي غير المشروط بأنه "التحفظ المستقل عن الأنباء والأحداث المالية، أي التحفظ بعد الحدث (Pope & Walker, 2003: 12) .

2- التحفظ المحاسبي من حيث النتيجة وطبيعة التاثير: ويمكن التمييز بين نوعين من اشكال التحفظ المحاسبي هما:

أ- التحفظ المحاسبي لقائمة المركز المالي: وعرفه (Givoly and Hayn, 2000: 290) و(Penman and Zhang, 2002: 238) بانه الانخفاض المستمر في تقييم حقوق الملكية ويقاس بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، والاختلاف بين القيمتين الدفترية (محاسبيا) والسوقية (اقتصاديا) والتي تنعكس على الانخفاض في تقييم الموجودات.

ب- التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل : وعرفه (Basu, 1997: 5). (Watts, 2003) باختلاف مستوى التحقق المطلوب الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانباء السيئة مقارنة بالتحقق المطلوب للاعتراف بالارباح الناتجة عن الانباء الجيدة، فالتحفظ يثير مسألة للاعتراف بالخسائر حتى عند المستوى المحتمل منها، بينما يؤجل الاعتراف بالايراد او الارباح الى ان تصل درجة التاكد ومستوى التحقق.

ثالثا: دوافع وتفسيرات التحفظ المحاسبي

لقد كرس العديد من الباحثين في الآونة الاخيرة جهودهم للبحث في الدوافع الضمنية التي تقع وراء الطلب على التحفظ المحاسبي وذلك في محاولة لتقديم المبررات النظرية التي تفسر السلوك المتحفظ في التقارير المالية (ليلو، 2014 : 21). وقد قدم (Watts) اربع تفسيرات للتحفظ المحاسبي وهي كالاتي (العتيبي وخليفه ، 2010 : 19):

1- التفسير التعاقدي: يعد التفسير التعاقدي من اقدم تفسيرات التحفظ المحاسبي، فهناك العديد من الاطراف التي تهتم بعمل الوحدة الاقتصادية والتي تسعى الى تحقيق مصالحها من بينها المساهمين والمقرضين، والذين يسعون الى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث يضمن التحفظ المحاسبي للمساهمين استمرارية الارباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضمانا اكبر على سداد الالتزامات، كما يحد من استغلال الادارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المساهمين والدائنين (حمدان، 2012: 24).

2- تفسير المقاضاة : يبرز التقاضي وتكاليفه على المدقق والادارة بحد سواء كسبب من اسباب اختلاف درجات تبني الادارة للتحفظ المحاسبي, وبسبب تفاوت الوحدات في ممارستها لمستويات التحفظ المحاسبي وتأثيراته في مخرجات التقارير المالية, فان احتمالية توقع المقاضاه ومخاطر التقاضي تزيد وترتفع في حالة المبالغة في تقييم الموجودات والتي تمثل حد ادنى في مستوى التحفظ اكثر منها في حالة انخفاض تقييم الموجودات والتي تمثل مستوى اعلى في تبني التحفظ المحاسبي(Chung & wyan , 2008 ; 145) ومخاطر التقاضي تتفاوت من بلد الى اخر تبعا لقوة وجود انظمة التقاضي، فالتفاوت الزمني لاستجابة الارباح للانباء السيئة بسرعة اكبر منه الى الانباء الجيدة (التحفظ المحاسبي) يكون اكثر في شركات البلدان التي تمتلك نظام تقاضي جيد منها في البلدان التي يكون نظام التقاضي اقل جودة. (Bushman&piotraski,2006 : 120)

3-التفسير الضريبي: يشير كل من (Shackelfard&Shevlin) لوجود علاقتين من الضرائب مع الشركات، الأولى وهي استراتيجيات أقل ما يمكن من الضريبة، والتي تكون غالباً كنتيجة للدخل كسبب للامتثال الضريبي، والثاني هو أن الشركات تتعلق بالاختلافات الكبيرة للضريبة، بحيث يتم اختيار الدخل الأقل، وبسبب هذه العلاقات تكون الضريبة دافعاً لطلب التحفظ المحاسبي. (Shackelfard & Shevlin, 2001:377)

4- تفسير التنظيم المحاسبي: وتعد اساليب التنظيم المحاسبي احد الاسباب التي ادت الى زيادة التحفظ المحاسبي، إذ أن اصدار المعايير المحاسبية له تأثير فعال على التحفظ المحاسبي بالزيادة او النقصان (عوض، 2010: 113). وتعد التعليمات الخاصة بالإبلاغ المالي دافعا من دوافع التحفظ المحاسبي، واشار (Watts) الى ان الخسائر الناتجة عن المبالغة في تقييم الموجودات والدخل تعد اكثر تأثيراً في توجيه العملية التشريعية من الارباح العائدة الى تخفيض قيمة الموجودات والدخل، وهذا اعطى للمشرعين وواضعي المعايير دافعا للتركيز على ضرورة استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي (Watts, 2003a: 215).

رابعا: مقاييس التحفظ المحاسبي : تعددت المقاييس المستخدمة في قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية، وان اختلفت نتائج هذه المقاييس الا ان جميعها تعتمد على قياس اثر الاعتراف غير المتماثل بالارباح والخسائر في التقارير المالية، وهناك ثلاث مجموعات من المقاييس لقياس درجة التحفظ المحاسبي تتمثل هذه المقاييس بالاتي (عبد المجيد، 2014: 149) :

أ- مقاييس صافي الموجودات:

*مقياس نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM).

تستخدم هذه النسبة لفحص قيمة سهم الوحدة الاقتصادية بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، واستندا (Beaver&Ryan) الى ان الوحدات التي تستخدم التحفظ المحاسبي ممثلا في التحفظ لقائمة المركز المالي وبثبات العوامل الاخرى تظهر انخفاضا لصافي الموجودات ومن ثم انخفاضا في نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية بمعنى ان القيمة الدفترية لموجودات الوحدة اقل منها للقيمة السوقية (Beaver & Ryan, 2000 : 131).

* مؤشر التحفظ C-Scare

تم تقديم هذا المؤشر من قبل (Penman & zhang)، ويهدف الى قياس تاثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي، وذلك بالنظر الى نسبة الاحتياطيات الخفية (hiddn reserves) الى صافي الموجودات التشغيلية (net operating assets)، ان زيادة الاحتياطيات الخفية بنسبة اعلى من صافي الموجودات التشغيلية يشير الى ان الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الاعلان عن قيمة موجوداتها، وعليه فان ارتفاع مؤشر C-Score يعني زيادة درجة التحفظ المحاسبي (Penman & zhang, 2002: 238).

ب- مقاييس ارباح السهم الى عوائده

ومن اكثر المقاييس شيوعا هو نموذج (Basu) ويعرف ايضا بمقياس العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم، وقد اشار (Basu) الى ان ارباح السهم خلال فترة زمنية معينة تعكس ارتفاعا في قيمة الموجودات، والى ان الخسائر فيها تعكس انخفاضا في قيمة تلك الموجودات، واوضح (Basu) ان التحفظ المحاسبي يعني التأثر بالأنباء السيئة اكثر من التأثر من بالأنباء السارة اي ان التحفظ يؤدي الى ان تعكس الارباح الانباء السيئة بشكل اسرع من عكسها الانباء الجيدة (السهلي ، 2009 : 4).

ج- مقاييس الأرباح إلى المستحقات

*مقياس Givoly & Hayn

لاحظ (Givoly & Hayn) أن التحفظ المحاسبي وبمرور الوقت يخفض الربح التراكمي، وأشارا إلى أن إشارة وحجم المستحقات المتراكمة على مدار مدة زمنية هي عبارة عن مقاييس حقيقية للتحفظ المحاسبي، وأشارا إلى أنه وفي حالة عدم ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل ثابت وعلى مدار مدة زمنية طويلة تميل الإيرادات للاقتراب من التدفقات النقدية وإلى أن المستحقات الدورية تقترب من الصفر (Givoly & Hayn, 2000 : 287).

*مقياس Ball and shivakumar

وهو تطوير لنموذج (Givoly and Hayn 2000) المبني على فكرة ان التحفظ المحاسبي يؤدي الى انخفاض الربح المحاسبي مقارنة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي. ويقاس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين الربح على اساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي التشغيلي، إذ ان الانخفاض في الاستحقاق (الفرق بين الربح والتدفق النقدي التشغيلي، يعد مؤشرا على مستوى التحفظ المحاسبي (Ball & shivakumar, 2005: 90).

المحور الرابع / تأثير أستقلالية المدقق في مستوى التحفظ المحاسبي

ان التحفظ المحاسبي يتاثر سلبا او ايجابا باستقلالية المدقق، وسيتم بحث علاقة استقلالية المدقق من خلال علاقة العوامل المؤثرة في استقلالية المدقق بالتحفظ المحاسبي، وتتمثل هذه العلاقة بالاتي:

1- علاقة حجم مكتب التدقيق بالتحفظ المحاسبي

وجد (Hamdan, etal.) ان العلاقة بين متغير حجم شركات التدقيق ونسبة التحفظ المحاسبي (مقاسة بنموذجين BTM والمستحقات غير العادية) كانت سالبة مما يعني ان شركات التدقيق الكبرى هي قادرة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهذا يعني ان هناك اثر لحجم مكتب التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي من خلال الزام الشركات بمستوى عالي من التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية (Hamdan, etal., 2012:46).

وقد اظهرت دراسة (حمدان) ان قيمة المتغير حجم مكتب التدقيق كانت سالبة مما يشير الى ان الشركات التي يتم تدقيق قوائمها من قبل مكاتب تدقيق كبرى تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ نظرا لما تحرص عليه مكاتب التدقيق الكبرى من اختيار لعملائها (حمدان 2011: 427).

ووجدت دراسة (souza, etal.) ان شركات التدقيق الكبرى هي ، اربع شركات (Big4) والتي تمتع باستقلالية عالية، وان العلاقة بين (Big4) وبين التحفظ المحاسبي هي علاقة موجبة، وان مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يكون اكبر في الشركات التي تدقق من قبل شركات التدقيق الكبرى عما هو عليه في الشركات الصغرى (Souza, et al., 2013:310). وخلافا للدراسات المذكورة انفا، وجدت دراسة (Yeganeh, etal.) ان حجم شركة التدقيق لا يؤثر في التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية (Yeganeh, et al., 2012:42) .

2-علاقة الخدمات الاستشارية بالتحفظ المحاسبي

تناول (Ruddock, etal.) في دراسته التي اجراها على الشركات الاسترالية، العلاقة بين الخدمات الاستشارية (الخدمات غير التدقيقية) وبين مدى استجابة الارباح بسرعة للانباء السيئة، وافترضت الدراسة ان زيادة الخدمات الاستشارية المكلف بها المدقق تخفض من استقلالية المدقق ومن ثم تؤدي الى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل، ولكن الدراسة لم تظهر علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين زيادة الخدمات الاستشارية وتدني مستوى التحفظ المحاسبي (Ruddock, etal, 2004: 2).

اي ان قيام المدقق بتقديم الخدمات الاستشارية للوحدة الاقتصادية محل التدقيق لا يؤدي الى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لهذه الوحدة، وهذا ما اكده (Souza, etal.) في دراسته حيث اظهرت النتائج ان التحفظ المحاسبي لا يتأثر سلبا عند تقديم خدمات استشارية ، بل بالعكس ان توفير الخدمات الاستشارية من قبل المدقق يزيد من معرفته حول طبيعة اعمال الوحدة الاقتصادية المدققة (Souza, etal., 2013:311).

3-علاقة اتعاب المدقق بالتحفظ المحاسبي

وجد (Amir, et al.) ان هناك علاقة طردية بين استقلالية المدقق والتي تم قياسها من خلال نسبة الاتعاب التي يحصل عليها المدقق من الزبون الى اجمالي اتعاب مكتب التدقيق وبين درجة التحفظ المحاسبي (Amir, etal., 2007).

بينما وجد (Hamdan, et al.) ان اتعاب المدقق لا تؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، اذ يتبين ان العلاقة بين اتعاب المدقق وبين التحفظ المحاسبي (مقاسا بنموذجين BTM والمستحقات غير العادية) موجبة وليست ذات دلالة احصائية مما يعني ان قيمة اتعاب التدقيق ليس لها دور في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (Hamdan, etal.2012:47).

4- علاقة طول مدة ارتباط المدقق بالزبون بالتحفظ المحاسبي

تضاربت الدراسات في نتائجها حول اثر طول مدة ارتباط المدقق على التحفظ المحاسبي بين السلبية والايجابية، فهناك بعض الدراسات ، ومنها دراسة (Hamdan, et al) وجدت ان العلاقة بين طول مدة ارتباط المدقق بالزبون وبين التحفظ المحاسبي بموجب نموذج المستحقات غير العادية سالبة وذات دلالة احصائية، مما يعني ان مكاتب التدقيق التي تحتفظ بالزبائن لمدة طويلة يمكنها ان تحسن من مستوى التحفظ المحاسبي في الوحدات الخاضعة للتدقيق (Hamdan, etal, 2012:47) .

كما وجد (Reyad) ان العلاقة بين طول مدة الارتباط بالزبون وبين التحفظ المحاسبي بموجب نموذج نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية موجبة وذات دلالة احصائية، مما يعني ان طول مدة الارتباط بالزبون يزيد من معرفة افضل لنشاط وعمل الزبون مما يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين مستوى التحفظ المحاسبي (Reyad,2012:113) .

واختبرت دراسة (Jenkins & velury 2008) اثر عدد السنوات التي يرتبط بها المدقق مع الزبون على التحفظ المحاسبي، واعتمدت الدراسة على نموذج استجابة السوق والارباح للاخبار فضلا عن متغير يعبر عن عدد سنوات ارتباط المدقق بالزبون الى النموذج، واوضحت نتائج الدراسة ان معامل الاستجابة للاخبار السيئة يتزايد بزيادة عدد سنوات علاقة المدقق بالزبون، وان التحفظ في القوائم المالية يتزايد تدريجيا من المدى القصير الى المتوسط الى الطويل مما يعني ان المدقق يكتسب خبرة اكبر في عملية التقرير المحاسبي بالشركة كلما زادت سنوات ارتباطه بها (اقبال والقضاة، 2014: 901).

واكدت دراسات اخرى على ان العلاقة الطويلة بين المدقق والزبون يمكن ان تؤدي الى قلة الابداع لدى المدقق واتباع اجراءات اقل صرامة وهذا بدوره سوف يؤثر في استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي (حمدان، 2011: 426).

وقد اكدت دراسة (Souza, etal) على ان واحدة من القضايا المهمة التي نوقشت على نطاق واسع بين الاكاديميين والمهنيين هي مدة ارتباط المدقق بالزبون وتوصلت الدراسة الى ان التحفظ المحاسبي يتاثر سلبا في حالة تدقيق وحدة الزبون من قبل شركة التدقيق نفسها ولسنوات متتالية، فضلا عن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في حالة تغيير المدقق لانه من المحتمل ان يتداخل المدقق مع الزبون بعلاقات شخصية مما يؤثر سلبا على استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي (Souza, etal, 2013:310).

وفي السياق نفسه وجدت دراسة (Li) ان التحفظ المحاسبي يتناقص مع زيادة مدة ارتباط المدقق بالزبون، اذ ان طول المدة تتسبب بتعرض استقلالية المدقق الى التشوية وقبوله بتقارير اقل تحفظا من الزبون، وحاول (Li) تفسير العلاقة بين الانخفاض في استقلالية المدقق اثر طول مدة الارتباط مع الزبون مع انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي، وتوصل الى ان مستوى التحفظ المحاسبي على علاقة بطول فترة ارتباط المدقق بالزبون، بمعنى ان ارتباط المدقق بالزبون المدة طويلة تقلل من استقلاليته بقبوله واقراره لتقارير الادارة ذات المستوى المتدني للتحفظ المحاسبي (Li, 2007: 96) .

واكدت دراسة (Yeganeh, etal) على ان مدة ارتباط المدقق بالزبون لا تؤثر في التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق طهران للاوراق المالية (yeganeh, etal., 2012:42).

5- **علاقة الدعاوى القضائية بالتحفظ المحاسبي**:

اوضحت دراسة (شيتوي 2010) وجود تاثير لمخاطر الدعاوي القضائية في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة ببورصتي القاهرة والإسكندرية والمتهمة بالتلاعب، وقد بينت النتائج ان الشركات التي تتهم بالتلاعب تلتزم بالتحفظ المحاسبي في محاولة منها لتفادي خطر المقاضاة، في حين ان الشركات غير المتهمة بالتلاعب لا تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند اعدادها القوائم المالية (العتبي وخليفة، 2012 : 23).

وفي دراسة (Basu, etal.) حاول Basu واخرون تفسير سلوك المدقق في ظل مفهوم ومستوى التحفظ المحاسبي، اذ تم اختبار مسؤولية المدقق من خلال الاحكام القضائية الصادرة بحقهم اي الدعاوي القضائية المرفوعة ضدهم باستخدام نماذج التقييم للانحدار الخطي، وبينت الدراسة بان مدققي الحسابات يكونون اكثر تحفظا مع ارتفاع درجات المسؤوليات القانونية لهم، لذا ينعكس بارتفاع التحفظ المحاسبي للارباح في الربع الاخير حيث النتائج السنوية وارتفاع خطر احتمالية التقاضي مع التقرير السنوي النهائي. (Basu, etal, 2001: 10)

6- **علاقة حجم الشركة الخاضعة للتدقيق بالتحفظ المحاسبي**

يؤثر حجم الشركة على درجة التحفظ المحاسبي، ولكن يختلف الباحثون في تحديد ماهية الحجم الذي يجعل الشركات اكثر او اقل تحفظا، اذ تكون الشركات كبيرة الحجم اكثر تحفظا من الشركات الصغيرة لان الشركات الكبيرة لها تاثير اكثر في سوق الاسهم نتيجة لكبر حصتها السوقية، وهي الشركات ذات الربح غير العادي ومن ثم تتبنى سياسات محاسبية اكثر تحفظا من الشركات الاخرى بهدف تخفيض الربح (الاورفه لي، 2012: 107).

وقد توصل (حمدان) الى ان الشركات كبيرة الحجم اكثر تحفظا في تقاريرها المالية من الشركات صغيرة الحجم، ويعزى ذلك الى رغبة الشركات الكبيرة في تجنب التكاليف السياسية التي تنشأ من جراء الاعلان عن ارباح عالية او قيم كبيرة للموجودات، وبسبب رقابة الجهات الحكومية والمحللين لها، وارتفاع مستويات حوكمة الشركات فيها اكثر من الشركات صغيرة الحجم (حمدان، 2012: 219).

ووجد (Hamdan, etal.) ان هناك تاثير لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي، اذ ان العلاقة بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي سالبة، وهذا يعني وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي والتي تشير الى ان الشركات الكبيرة هي الاكثر تحفظا (Hamdan, et.al., 2012:47).

في حين وجد (حمدان) ان الشركات صغيرة الحجم هي الاكثر تحفظا في تقاريرها المالية بالمقارنة بالشركات كبيرة الحجم (حمدان، 2012 : 38).

وتتفق الدراسة المذكورة انفا مع دراسة (السهلي) اذ اظهرت نتائج الدراسة ان حجم الشركة لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية اي ان الشركات الكبيرة اقل تحفظا من الشركات الصغيرة (السهلي، 2009 : 17).

7- **علاقة لجنة التدقيق بالتحفظ المحاسبي**

وجد (Krishnan & visvanthan) ان لجنة التدقيق التي يتوفر لدى اعضائها الخبرة المحاسبية تؤدي الى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، اذ ان هذه الخبرة تمكنها من ممارسة دور رقابي اكثر فاعلية (Krishnan & visvanthan, 2008 : 828).

واظهرت نتائج دراسة (حمدان) وجود تاثير ايجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في تخفيض احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، مما يزيد من جودة التقارير المالية، ويعطي هذا دليلا اضافيا حول الدور المهم للجان التدقيق في تنظيم العلاقة بين ادارة الشركة والمدقق الخارجي مما يعزز دور المدقق الخارجي في الزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية (حمدان ، 2011: 429).

8- **علاقة الاتصال مع مكاتب تدقيق عالمية مع التحفظ المحاسبي**

اوضحت دراسة (Hamdan, et.al) ان العلاقة بين الاتصال بمكاتب عالمية مع التحفظ المحاسبي (مقاسا بنسبة BTM ونموذج المستحقات غير العادية) هي علاقة موجبة، ولم يكن ذا دلالة احصائية، اي لا يوجد تاكيد على ان علاقة مكتب التدقيق مع مكاتب تدقيق عالمية تسهم في رفع كفاءة المدقق الخارجي في الزام الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (Hamdan, etal, 2012:46).

وجدت دراسة (Reyad) ان العلاقة بين الاتصال مع مكاتب تدقيق عالمية مع التحفظ المحاسبي علاقة ذات تاثير احصائي كبير، ومعنى ذلك ان هناك علاقة ايجابية بين الاتصال بشركات تدقيق دولية وبين مستوى التحفظ المحاسبي والتي تؤدي الى تحسين نوعية القوائم المالية، لان شركات التدقيق الدولية اكثر قدرة على توفير جودة عالية لخدمات تدقيق الحسابات والتي تؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات ذات الصلة(Reyad,2012:112).

المحور الخامس/ قياس اثر استقلالية المدقق في مستوى التحفظ المحاسبي

– مدخل تطبيقي

اولا : تقويم استقلالية المدقق لعينة من المدققين العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية :

لتحقيق احد اهداف البحث والذي يتمثل في تقويم استقلالية المدقق لعينة من المدققين تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من المدققين العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية وبواقع (54) مدققا، وتم تجميع البيانات باستخدام اسلوب الاستقصاء من خلال تحليل اجابات المدققين على الاسئلة الخاصة باستمارة الاستقصاء وبحسب الفقرات الاتية:

1- حجم مكتب التدقيق:

تم تصنيف مكاتب التدقيق من حيث الحجم الى مكاتب كبيرة ومكاتب غير كبيرة بناءا على العوامل المبينة في الجدول الاتي:

جدول (1) التكرارات والنسب للمتغير حجم مكتب التدقيق

رقم السؤال	اسم العامل	كبير الحجم		غير كبير الحجم	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	عدد الزبائن	38	%70	16	%30
2	عدد المدققين	40	%74	14	%26
3	الامكانيات التقنية للمكتب	36	%67	18	%33
4	فروع المكتب	37	%69	17	%31
5	سمعة المكتب	50	%93	4	%7
	المتوسط	40	%74	14	%26

الجدول من اعداد الباحثان

ويتبين من اجابات المدققين الخاصة بهذا العامل والمتمثلة بالاسئلة (من سؤال رقم 1 الى سؤال رقم 5) بأن حجم مكاتب التدقيق كبير وبنسبة (74%) ، اذ ان هناك عدة معايير للتفرقة بين حجم مكاتب التدقيق منها عدد الزبائن والمدققين وعدد فروع المكتب وسمعة المكتب فضلا عن التقنيات. وان حجم مكتب التدقيق يؤثر على الاستقلالية، اي انه كلما زاد حجم مكتب التدقيق زاد تمتعه بالاستقلالية وذلك تجنب مخاطر السمعة والتقاضي.

2-الخدمات الاستشارية: وهي الخدمات التي يقدمها المدقق لزبائنه والتي تتضمن النصح والمشوره وتحديد المشاكل التي تواجهه وتقييم الفرص والبدائل المتاحة وصياغة الاجراءات المقترحة.

ويتبين من اجابات عينة البحث في السؤال رقم (6) ان مكاتب التدقيق تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للزبائن خلال المدة المالية وبنسبة (89%) ، واتفق افراد العينة في السؤال (7) وبنسبة (78%) بان تقديم الخدمات الاستشارية لا يؤثر في استقلالية المدقق في حين يرى البعض الاخر وبنسبة (22%) بان تقديم الخدمات الاستشارية يخلق مصالح مشتركة بين المدقق والوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيقها .

3-اتعاب المدقق: وهي المبالغ والاجور التي يتقاضاها المدقق لقاء قيامه بعملية تدقيق حسابات وحدة اقتصادية، وقد اشارت الدراسات السابقة (دراسة مسلم 2011) الى انه يتم تحديد الاتعاب بموجب العقد بين الوحدة محل التدقيق وبين المدقق على وفق الوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق، وقد جاءت اجابات أفراد العينة عكس ذلك في السؤال (8) حيث لم يتفقوا بنسبة 70% إذ ان الاجور تحدد من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وبمبلغ مقطوع بحسب رأس المال المدفوع ونوع المشروع الاقتصادي.

ونظرا لتحديد الاجور من قبل مجلس المهنة فانها لا تؤثر في الاستقلالية إذ اتفق أفراد العينة على ذلك في السؤال (9) وبنسبة (65%) ، في حين يرى (35%) من أفراد العينة ان الاجور تؤثر في استقلالية المدقق.

4-تعيين المدقق وعزله:

اتفق أفراد العينة في السؤال (10) بنسبة (54%) على ان طريقة تعيين المدقق او عزله تؤثر في استقلالية في حين ان نسبة (46%) لم يتفقوا على ذلك.

5- طول مدة ارتباط المدقق بالزبون

من ناحية اهمية مدة ارتباط المدقق بالزبون كانت الاجابات بالشكل الاتي:

- اتفق أفراد العينة في السؤال (11) وبنسبة (67%)على ان طول مدة التعاقد يزيد من خبرة المدقق وفهمه لطبيعة عمل المدقق، فضلا عن اتفاقهم بنسبة (52%) في السؤال (12) على ان قصر ارتباط المدقق مع الزبون قد يخلق احتمالات فشل التدقيق.
- اتفق أفراد العينة في السؤال (13) وبنسبة (65%) على ان طول فترة التعاقد تؤدي الى ان يصبح المدقق ذو نظرة غير متجددة لفحص حسابات الزبائن، فضلا عن اتفاقهم بنسبة (56%) في السؤال (14) على ان طول فترة التعاقد يؤدي الى خلق نوع من العلاقات الاجتماعية.

اما من ناحية تأثير مدة ارتباط المدقق بالزبون على الاستقلالية فقد اتفق أفراد العينة في السؤال (15) وبنسبة (83%) على ان طول مدة ارتباط المدقق مع الزبون يؤثر في استقلاليته تاثيراً سلبياً وهذا ما دعا مكاتب التدقيق الى التغيير بشكل دوري اذ اتفق أفراد العينة في السؤال (16) وبالنسبة نفسها اعلاه اي (83%) على التغيير.

6-عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق

ويتبين من اجابات أفراد العينة في السؤال (17) انه لا توجد دعاوى قضائية مرفوعة ضد مكتب التدقيق، وهذا له تاثير ايجابي على سمعة المكتب والتي تؤثر تاثيراً ايجابياً على الاستقلالية. وقد اتفق أفراد العينة في السؤال (18) وبنسبة (85%) على ان المكتب يقوم بالافصاح عن الدعاوى القضائية ان وجدت.

7- الارتباط مع مكتب تدقيق عالمي

اي ارتباط مكتب التدقيق مع احد مكاتب التدقيق العالمية، ويتبين من السؤال (19)، ان هناك (8) مكاتب ترتبط بمكاتب عالمية، وتمثل نسبة (15%) من عينة البحث وهذا بسبب الظروف التي يمر بها البلد، ويؤثر الارتباط ايجابيا على استقلالية المدقق .

8- المنافسة بين مكاتب التدقيق

اتفق أفراد العينة في السؤال (20) بنسبة (78%) على ان المنافسة بين مكاتب التدقيق تؤثر تاثيراً ايجابياً على استقلالية المدقق ومن ثم تؤدي الى ارتفاع جودة التدقيق كما هو مبين في السؤال (21) وبنسبة (74%).

9-حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق.

اتفق أفراد العينة في السؤال (22) وبنسبة (67%) على ان حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق يؤثر ايجابيا في استقلالية المدقق .

10- وجود لجنة التدقيق في الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق

اتفق أفراد العينة في السؤال (23) وبنسبة (65%) على ان لجنة التدقيق في الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق لها اثر ايجابي على عملية استقلال المدقق. ويبين الجدول (2) الاجابات الخاصة بالعوامل المؤثرة في استقلالية المدقق.

جدول (2) العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق حسب رأي مدققي الحسابات

رقم العامل	اسم العامل	تاثير ايجابي		تاثير سلبي		التاثير المتوقع للعامل على الاستقلالية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	حجم مكتب التدقيق	40	%74	14	%26	ايجابي اذا كان حجم المكتب كبيراً سلبي اذا كان حجم المكتب صغيراً
2	الخدمات الاستشارية	42	%78	12	%22	ايجابي اذا كان لا يؤثر سلبي اذا كان يؤثر
3	اتعاب المدقق	35	%65	19	%35	ايجابي اذا كان لا يؤثر سلبي اذا كان يؤثر
4	تعيين المدقق وعزله	25	%46	29	%54	ايجابي اذا كان لا يؤثر سلبي اذا كان يؤثر
5	طول مدة الارتباط	45	%83	9	%17	ايجابي مع قصر المدة سلبي مع طول المدة
6	عدد الدعاوى القضائية	54	%100	-	صفر	ايجابي اذا كان العدد صغيراً سلبي اذا كان العدد كبيراً
7	الارتباط مع مكتب عالمي	8	%15	46	%85	ايجابي مع وجود الارتباط سلبي مع عدم وجود الارتباط
8	المنافسة بين مكاتب التدقيق	42	%78	12	%22	ايجابي في حالة وجود منافسة سلبي في حالة عدم وجود منافسة
9	حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق	36	%67	18	%33	ايجابي كلما كبر حجم الوحدة سلبي اذا صغر حجم الوحدة
10	وجود لجنة التدقيق	35	%65	19	%35	ايجابي في حالة وجود لجنة التدقيق وسلبي في حالة عدم وجودها

اختبار فرضية البحث:

تهدف هذه الفقرة الى اختبار فرضية البحث الاولى والتي تنص على ان:
" هناك مستوى مقبول من الاستقلالية لدى مراقبي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية "، من خلال استخدام الاسلوب الاحصائي اختبار ذي الحدين (Binomial test) وقد قام الباحثان باختبار بعض العوامل المؤثرة في الاستقلالية (دوران المدقق – الأجور- الخدمات الاستشارية – حجم مكتب التدقيق – حجم الشركة الخاضعة للتدقيق والمتمثلة بالمصارف وشركات التامين عينة البحث). ووفقا لهذا الاختبار اذا كانت قيمة (P –Value) المحسوبة عند مستوى معنوية (95%) اصغر من قيمة (P-Value) الجدولية فهذا مؤشر على وجود هذه الخاصية لدى مكاتب التدقيق. ويتبين من خلال الجدول (3) ان قيمة (P-value) المحسوبة لكل العوامل هي اقل من (P-value) الجدولية (0.05) باستثناء اجور التدقيق حيث بلغت قيمة (P-value) (0769) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان الاجور لا تؤثر في الاستقلالية وذلك لان الاجور محددة.

الجدول (3) اختبار ذو الحدين Result of Binomial test

المتغيرات	Category	Frequencies	Observed Prob.	p-value (2-tailed)
الدوران	0	35	%65	0.013
	1	19	%35	
الاجور	0	25	%46	0.769
	1	29	%54	
الاستشارية	0	20	%37	0.025
	1	34	%63	
الحجم	0	46	%85	0.000
	1	8	%15	
حجم الشركة	0	12	%60	0.214
	1	8	%40	

اما بالنسبة لخاصية حجم الشركة الخاضعة للتدقيق والمتمثلة بالمصارف وشركات التامين عينة البحث، فقد تم تقسيم الشركات بحسب حجمها الى شركات كبيرة وصغيرة بناءً على حجم موجوداتها، فاذا كان متوسط موجودات الشركة خلال مدة البحث يفوق متوسط موجودات جميع الشركات فتصنف ضمن شركات كبيرة الحجم. ويبين الجدول المذكور آنفاً ان قيمة (P-value) المحسوبة لحجم الشركة الخاضعة للتدقيق هي (0.214) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان حجم الشركة لا يؤثر في جودة التدقيق المقدمة من قبل مكاتب التدقيق العراقية.

ووفقا لهذه النتائج يمكن قبول الفرضية الاولى، " اي ان هناك مستوى مقبول من الاستقلالية لدى مراقبي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية".

ثانيا : قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات القطاع المالي:

يهدف البحث الى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للقطاع المالي والمتمثل بالمصارف وشركات التامين المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2007-2013، ولغرض تحديد اي النماذج ملائمة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للمصارف وشركات التامين، نجد ان النماذج التي تعتمد على العلاقة بين الارباح والعوائد السوقية مثل نموذج الاستجابة غير المتماثلة (Basu) تعد اكثر ملاءمة حيث تتوافر البيانات الخاصة بهما.

1- وصف نموذج Basu : يعتمد هذا النموذج على قائمة الدخل في قياس التحفظ المحاسبي، وقد تم اختيار هذا النموذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية نظرا لتوفر البيانات الخاصة وشيوع استخدامه من قبل العديد من الدراسات السابقة. ويمكن تمثيل نموذج Basu على وفق معادلة الانحدار الاتية:

$$X_{it}/P_{it-1} = a_o + B_1 DR_{it} + B_2 R_{it} + \times D R_{it})$$

$$B_3 (R_{it}$$

اذ ان :
X_{it} تمثل ربحية السهم للشركة i في نهاية السنة t
P_{it-1} تمثل سعر السهم للشركة i في بداية السنة
X_{it}/P_{it-1} تمثل ربحية السهم في نهاية السنة على سعر السهم في بداية السنة.

R_{it} تمثل العائد السوقي على السهم ، ويتم استخراجه من خلال الفرق بين سعر السهم في نهاية السنة وسعر السهم في بداية السنة .
DR_{it} متغير وهمي ثنائي القيمة ياخذ القيمة (1) اذا كانت الخسارة العوائد سالبة والقيمة (صفر) اذا كانت اشارة العوائد موجبة.
a_o ثابت نموذج الانحدار، B_1 معامل انحدار الارباح على العوائد السوقية، ويقيس درجة استجابة الارباح للعوائد الموجبة ، B_2 تقيس مستوى التحفظ المحاسبي سواء كانت الاخبار سالبة او موجبة ،B_3 يقيس درجة استجابة الارباح للعوائد السالبة .
ونظرا لان استجابة الارباح للاخبار السيئة تكون اكبر من استجابتها للاخبار الجيدة، فانه يتوقع ان تزيد قمية معامل استجابة الارباح للاخبار السيئة B3 عن قيمة معامل استجابة الارباح للاخبار الجيدة B1، ويعد حدوث ذلك مؤشرا على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، فضلا عن انه من المتوقع ان تكون قيمة المعامل B3 قيمة موجبة وذلك يدل على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي.

2-النتائج الاحصائية للدراسة

سيتم في هذه الفقرة عرض النتائج الاحصائية للدراسة ، كما يناقش مضمون هذه النتائج بالنسبة للتحفظ المحاسبي.

أ- النتائج الوصفية

يعرض الجدول (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الاساسية المصارف وشركات التامين ، اذ تم حصر عدد المشاهدات المسجلة على مستوى العينة ككل للمتغيرين الاساسيين في الدراسة في الربح وعائد السهم، ثم حساب الاحصاءات الوصفية التي تعطي فكرة عن الخصائص الاحصائية لكل متغير.

جدول (4) الاحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الاساسية للمصارف وشركات التامين

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
profit	140	00	95	1757	15949
price	140	010	10.500	1.74950	1.3755673
Xit/Pit	140	000	1.700	14432	204787
Rit	140	-6.90	2.40	-1048	91112
DRit	140	00	1.00	4500	49928
(Ritx DRit)	140	-6.90	00	-2925	75597
Valid N (litwise)	140				

ب النتائج الاحصائية للنموذج.

يقيس نموذج Basu مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لعينة من المصارف وشركات التامين في سوق العراق للاوراق المالية ويعرض الجدول (5) نتائج تطبيق نموذج Basu على المصارف وشركات التامين عينه البحث .

جدول (5) نتائج تطبيق نموذج Basu على المصارف وشركات التامين

model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	Std.Error	Beta		
1(Constant) Rit	177 -019-	029 050	-083-	6.111 -371-	000 712
Drit (Ritx Drit)	-063- 022	042 056	-154- 080	-1.495- 385	137 701

a.Dependent Variable Xit/Pit-1

ويتبين من الجدول ان معامل R (B2) قد بلغ (0.063 -) وهذا مؤشر على ان الشركات عينة البحث تمارس التحفظ المحاسبي في اعداد القوائم المالية، كما بينت العديد من الدراسات بانه اذا كانت (B2) سالبة فهذا دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي بغض النظر عن الاخبار الجيدة او السيئة. فضلا عن ذلك ان قيمة (B3) قد بلغت (0.022) والتي تمثل استجابة الارباح للفوائد السالبة هي اعلى من قيمة (B1) التي بلغت (0.019 -) والتي تمثل استجابة الارباح للعوائد الموجبة، وهذا مؤشر على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، وان قيمة (B3) قيمة موجبة وذلك يدل على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي.

ومما سبق يدل على ان ارباح المصارف وشركات التامين تستجيب للاخبار السيئة اكثر مما تستجيب للاخبار الجيدة، مما يعني وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وعليه يتم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على ان " هناك مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" .

ثالثا : قياس اثر استقلالية المدقق في التحفظ المحاسبي في شركات القطاع المالي: يهدف البحث الى قياس اثر استقلالية المدقق في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للقطاع المالي والمتمثل بالمصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007 – 2013) .

1-أسلوب قياس متغيرات الدراسة سيتم قياس متغيرات الدراسة على النحو الاتي :

أ- المتغيرات المستقلة وتتمثل باستقلالية المدقق والتي تم اختبارها من خلال :

- طول مدة ارتباط المدقق بالزبون
- الاجور
- الخدمات الاستشارية
- حجم مكتب التدقيق
- حجم الشركة الخاضعة للتدقيق

ب- المتغيرات التابعة : وتتمثل بالتحفظ المحاسبي والذي سبق اختباره بموجب نموذج الاستجابة غير المتماثلة Basu .

2-نموذج الدراسة سيتم استخدام الدراسة المعتمد على مقياس (Basu) للدلالة على مستوى التحفظ المحاسبي للوصول الى اثر بعض خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي ، ويتمثل النموذج المستخدم بالاتي:

$$Ac = a + B1\ ABig + B2AR + B3\ AF + B4\ NAS + B5\ Size$$

حيث ان:

AC : المتغير التابع ولذي يمثل التحفظ المحاسبي والذي تم قياسه وفق نموذج Basu للشركة (i) في السنة (t)

a : قيمة الثابت , وهي مستوى التحفظ دون اخذ عوامل جودة التدقيق والمتغير الضابط

B : الميل للمتغيرات المستقلة والضابطة

AFS : متغير مستقل حجم مكتب التدقيق الذي يدقق الشركة (I) في السنة (t)

AR : متغير مستقل , طول فترة ارتباط مكتب التدقيق للشركة (i)في السنة (t)

AF : متغير مستقل , قيمة اتعاب المدقق الذي قام بتدقيق الشركة (i) في السنة (t)

NAF: متغير مستقل, قيمة اتعاب الخدمات الاستشارية المقدمة الى الشركة(i) في السنة (t)

SIZE : حجم الشركة الخاضعة للتدقيق

3-النتائج الاحصائية لاختبار فرضيات الدراسة

يقيس نموذج الدراسة اثر استقلالية المدقق في عينة من مكاتب التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لعينة من المصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس متغيرات الدراسة والتي تتكون من بيانات مقطعية خلال فترة زمنية والجدول(6) يبين النتائج الاحصائية.

جدول (6)/ نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة

المتغيرات	الرمز	B	T-statistic الاحصائية	P- value قيمة
اتعاب المدقق	AF	0.11-	0.78	0.45
الدوران	AR	0.02	0.91	0.255
الاستشارية	NAS	0.23	1.42	0.19
حجم المكتب	AFS	0.05	1.70	0.041
حجم الشركة	SIZE	0.14-	1.27	0.224

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية 95% هي 1.67

ويمكن قياس استقلالية المدقق (من خلال عدة عوامل تؤثر في الاستقلالية) في التحفظ المحاسبي وكالاتي:

أ- اثر أتعاب المدقق في التحفظ المحاسبي

يتبين من الجدول (6) أن العلاقة بن أتعاب المدقق (A F) والتحفظ المحاسبي المقاس بنموذج (Basu) علاقة سالبة, وتعني انه لا يوجد علاقة بين إتعاب المدقق والتحفظ المحاسبي, وذلك لأن أتعاب المدقق في العراق محددة من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بمبلغ مقطوع وبحسب رأس المال المدفوع ونوع المشروع الاقتصادي.

وعند مقارنة (T- Statistic) والتي قيمتها (0.78) وهي اقل من T الجدولية (1.67) فضلا عن قيمة (P-Valu) كانت (0.45) وهي اكبر من (0.05), أي أن هذا المتغير لم يكن ذا دلالة إحصائية في النموذج.

وان هذا المتغير لا يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي كما هو مبين في نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط والذي يمكن كتابته بالشكل الأتي:

$$Yt = 0.15 - 0.11Xt$$

حيث أن: Yt: تمثل التحفظ المحاسبي ، Xt: تمثل أتعاب المدقق.

ويستدل مما سبق ان أتعاب المدقق لا تؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ب- اثر طول مدة ارتباط المدقق بالزبون في التحفظ المحاسبي

يتبين من الجدول (6) أن العلاقة بين متغير طول فترة ارتباط المدقق بالزبون (A R) والتحفظ المحاسبي كانت علاقة موجبة ولكن بمعامل ضعيف (0.02)، وتعني أن طول مدة ارتباط المدقق بالزبون ممكن إن يكون له تأثير ايجابي على مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف وشركات التأمين, إذ أن طول مدة الارتباط ممكن أن تساعد المدقق على فهم اكبر لعمل الشركات ويعطيه خبرة تساعده في متابعة التزامها بالتحفظ المحاسبي. أو أن طول مدة ارتباط المدقق بالزبون يكون له تأثير سلبي على مستوى التحفظ المحاسبي وشركات التأمين, إذ أن طول مدة الارتباط ممكن أن تؤدي إلى أن المدقق يتبع إجراءات اقل صرامة, وبالتالي تؤدي إلى قلة أبداع المدقق.

وعند مقارنة (T- Statistic) والتي قيمتها (0.91) وهي اقل من T الجدولية (1.67) فضلا عن قيمة (P- Valu) كانت (0.255) وهي اكبر من (0.05), أي أن هذا المتغير لم يكن ذا دلالة إحصائية في النموذج, وهذا يعني أن تأثيره ضعيف وهذا ما نستدل عليه من خلال نموذج الانحدار البسيط والذي يمكن كتابته بالشكل الأتي:

$$Yt = 0.15 + 0.02\ Xt$$

حيث أن : Yt: تمثل التحفظ المحاسبي ، Xt تمثل طول فترة ارتباط المدقق بالزبون.

ويتضح من النموذج انفاً انه كلما طالت مدة ارتباط المدقق بالزبون بمقدار وحدة واحدة فان مستوى التحفظ المحاسبي سوف يزداد بمقدار (0.02) ، ويستدل من ذلك أن لطول مدة ارتباط المدقق بالزبون تأثيراً ضعيفاً جدا على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ت- اثر الخدمات الاستشارية في التحفظ المحاسبي

يتبين من الجدول (6) أن العلاقة بين متغير الخدمات الاستشارية (N A S) والتحفظ المحاسبي المقاس بنموذج Basu كانت علاقة موجبة, وهذا يعني أن قيام المدقق بتقديم الخدمات الاستشارية للمصارف وشركات التأمين لا يؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وان قيمة (T- Statistic) هي (1.43) وهي اقل من T الجدولية (1.67) , فضلا عن قيمة (P-Valu) كانت (0.190) وهي اكبر من (0.05) مما يعني أن هذا المتغير لم يكن ذا دلالة إحصائية, وهذا يعني أن تأثيره ضعيف على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ولتحديد درجة تأثير المتغير الخدمات الاستشارية على المتغير التحفظ المحاسبي يمكن استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يمكن كتابة صيغة بالشكل الأتي:

$$Yt = 0.15 + 0.23\ Xt$$

حيث ان: Yt: تمثل التحفظ المحاسبي ، Xt: تمثل الخدمات الاستشارية

ويتضح من النموذج المذكور آنفاً انه كلما زاد تقديم الخدمات الاستشارية بمقدار وحدة واحدة فان مستوى التحفظ المحاسبي سوف يتحسن بمقدار (0.23).

ويستدل من ذلك أن تقديم الخدمات الاستشارية من قبل المدقق إلى المصارف وشركات التامين له تأثير نسبي على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية, لأنه من الممكن أن يسهم تقديم الخدمات الاستشارية في فهم اكبر للمدقق بعمل الشركة مما يعطيه خبرة أضافية تساعده في متابعة التزام المصارف والشركات بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ث- اثر حجم مكتب التدقيق في التحفظ المحاسبي

يتبين من الجدول (6) أن العلاقة بين متغير حجم مكتب التدقيق (A FS) والتحفظ المحاسبي كانت علاقة موجبة, وتعني أن مكاتب التدقيق الكبيرة لها اثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

وان قيمة (T-Statistic) هي (1.70) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (1.67), فضلا عن قيمة (P-Valu) كانت (0.0.41) وهي اقل من قيمة (0.05), وهذا يعني أن هناك اثر لحجم مكتب التدقيق في تحسين التحفظ المحاسبي, إذ إن المكاتب الكبيرة تلزم الشركات الخاصة للتدقيق أن تلتزم بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

ولتحديد درجة تأثير متغير حجم مكتب التدقيق على المتغير التحفظ الحسابي يمكن قياس ذلك من خلال نموذج الانحدار الخطي والذي يمكن كتابته بالشكل الأتي:

$$Yt = 0.15 + 0.50\ Xt$$

حيث ان: Yt: تمثل التحفظ المحاسبي ، Xt: تمثل حجم مكتب التدقيق.

ويتضح من النموذج أعلاه انه كلما كبر حجم مكتب التدقيق بمقدار وحدة واحدة فان مستوى التحفظ المحاسبي سوف يزداد بمقدار (0.50).

ويستدل من ذلك أن لحجم مكتب التدقيق تأثير في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي, إذ أن شركات ومكاتب التدقيق الكبيرة قادرة على الزام المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

ج- اثر حجم الشركات الخاضعة للتدقيق في التحفظ المحاسبي

يتبن من الجدول (6) أن العلاقة بين متغير حجم الشركة الخاضعة للتدقيق والتحفظ المحاسبي المقاس بنموذج Basu علاقة سالبة, أي لا يوجد تأثير لحجم الشركة الخاضعة للتدقيق على مستوى التحفظ المحاسبي.

وان قيمة (T-Statistic) كانت (1.27) وهي اقل من T الجدولية (1.67), فضلا عن قيمة (P-Valu) كانت (0.224) وهي اكبر من (0.05), أي أن هذا المتغير لم يكن ذا دلالة إحصائية في النموذج.

ولا يؤثر هذا المتغير على التحفظ المحاسبي كما هو مبين في نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط والذي يمكن كتابته بالشكل الأتي:

$$Yt = 0.15 - 0.14\ Xt$$

حيث أن: Yt: تمثل التحفظ المحاسبي ، Xt: تمثل حجم الشركات الخاضعة للتدقيق.

ويستدل مما سبق ان حجم الشركات الخاضعة للتدقيق لا يؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن تحليل علاقة العوامل المؤثرة في استقلالية المدقق مع التحفظ المحاسبي يمكن الاستنتاج ان هناك تأثير نسبي للاستقلالية (من خلال حجم مكتب التدقيق, طول م ادةرتباط المدقق بالزبون, أتعاب المدقق, الخدمات الاستشارية وحجم الشركة الخاضعة للتدقيق) في التحفظ المحاسبي في القوائم المالية, وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على انه " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

المحور الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- تعد استقلالية المدقق من الخصائص الأساسية التي تؤثر في جودة التدقيق, وتتأثر الاستقلالية في شركات ومكاتب التدقيق العراقية بعدة عوامل, منها عوامل مادية وسلوكية وعوامل متعلقة بمكتب التدقيق وبالوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق وبالبيئة المحيطة بالتدقيق.

2- يعد التحفظ المحاسبي احد المجالات البحثية التي تنال اهتمام الباحثين في المحاسبة، ويظهر من خلال الاختيار بين عدة اساليب محاسبية مقبولة, اذ يتم اختيار القيم الاقل بين عدة قيم محتملة للموجودات والايرادات والقيمة الاعلى من بين عدة قيم للمطلوبات والمصروفات.

3- لقد كشفت الدراسة الميدانية بان استقلالية المدقق تتأثر بالعوامل الآتية في شركات ومكاتب التدقيق العراقية وكالاتي:

أ- يؤثر حجم مكتب التدقيق على الاستقلالية , أي انه كلما زاد حجم المكتب زاد تمتعه بالاستقلالية.

ب- أن تقديم الخدمات الاستشارية لا يؤثر في استقلالية المدقق, وان مكاتب التدقيق تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للزبائن خلال المدة المالية.

ت- تحدد أتعاب شركات ومكاتب التدقيق العراقية من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بمبلغ مقطوع وبحسب رأس المال ونوع المشروع الاقتصادي، يقلل من الجهود المبذولة من قبل المكتب في عملية التدقيق مما يؤدي إلى انخفاض جودتها.

ث- اختلفت الآراء حول طول مدة ارتباط المدقق بالزبون بين مؤيد لها ومعارض لها, آذ يرى بعض المدققين أن طول فترة التعاقد يزيد من خبرة المدقق وفهمه لطبيعة عمل المدقق وان قصر المدة قد يخلق احتمالات الفشل, في حين يرى البعض أن طول مدة التعاقد تؤدي إلى أن يصبح المدقق ذا نظرة غير متجددة لفحص حسابات الزبائن وقد تؤدي إلى خلق نوع من العلاقات الاجتماعية بين المدقق والزبون. واتفقوا على إن طول مدة ارتباط المدقق مع الزبون يؤثر في استقلاليته تأثيراً سلبياً وهذا ما دعا مكاتب التدقيق بالتغير الدوري.

ج- لا توجد دعاوي قضائية مرفوعة ضد مكاتب التدقيق, وهذا له تأثير ايجابي على سمعة المكتب والتي تؤثر ايجابيا على الاستقلالية.

ح- لا ترتبط مكاتب وشركات التدقيق العراقية بمكاتب التدقيق العالمية إذ تبين أن هناك فقط (8) مكاتب تدقيق ترتبط بمكاتب عالمية, وهذا بسبب الظروف التي يمر بها البلد.

خ- أن المنافسة بين مكاتب التدقيق تؤثر تأثيراً ايجابياً على استقلالية المدقق.

د-حجم الوحدة الاقتصادية الخاصة يؤثر ايجابيا على استقلالية المدقق.

4-يتضح من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي اختبار ذي الحدين أنه هناك مستوى مقبولاً من الاستقلالية لدى مراقبي الحسابات العاملين في شركات ومكاتب التدقيق العراقية.

5-تبين الدراسة التطبيقية للتحفظ المحاسبي الاتي:

أ- من خلال استخدام نموذج Basu اظهرت النتائج انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لقطاع المصارف على عكس شركات التامين حيث اشارت النتائج الى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي فيها

ب- ان ارباح المصارف وشركات التامين تستجيب للأخبار السيئة بصورة اكبر من الاستجابة للأنباء الجيدة وهذا مؤشر على ان الشركات تمارس التحفظ المحاسبي.

6-اظهرت النتائج التطبيقية لأثر استقلالية التدقيق على ممارسة التحفظ المحاسبي الاتي:

أ- ان لحجم مكتب التدقيق تأثير في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي . اذ ان شركات ومكاتب التدقيق العراقية قادرة على ألزام الشركات باتباع سياسات متحفظة عند اعداد التقارير المالية

ب- ان لطول مدة ارتباط مكتب التدقيق مع الشركة محل التدقيق تاثيراً ضعيفاً جدا على التحفظ المحاسبي

ت- اتعاب التدقيق لاتؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من قطاع المصارف وقطاع التامين والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

ث- ان تقديم الخدمات الاستشارية من قبل مكاتب التدقيق له تاثير نسبي على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ,لانه من الممكن ان يسهم تقديم الخدمات الاستشارية في فهم اكبر للمدقق بعمل الشركة مما يعطيه خبرة اضافية تساعده على متابعة التزام المصارف وشركات التامين بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

ج- ان حجم الشركات الخاضعة للتدقيق لايؤثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

ح- وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين استقلالية المدقق والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في المصارف وشركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة فتح شركات تدقيق كبيرة، وذلك من خلال دمج مجموعة من مكاتب التدقيق، وكلما كبر حجم شركة التدقيق زاد تمتعه بالاستقلالية وبالتالي يؤثر إيجابياً على جودة التدقيق، فضلاً على أن لحجم مكتب التدقيق تأثير في مستوى التحفظ المحاسبي، إذ أن شركات ومكاتب التدقيق الكبيرة قادرة على إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

2- ضرورة التركيز على تقديم الخدمات الاستشارية التي لا تؤثر في استقلالية المدقق، إذ أن تقديم الخدمات الاستشارية إلى الزبائن يزيد من معرفة المدقق حول طبيعة عمل الزبون وله أثر إيجابي على سمعة مكتب التدقيق، فضلاً عن أن تقديم هذه الخدمات له تأثير نسبي في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وذلك من خلال مساعدة المدقق على متابعة التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

3- ضرورة تعديل اتعاب شركات ومكاتب التدقيق المحددة من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بمبلغ مقطوع، بأن تحدد بموجب عقد بين الوحدة الخاضعة للتدقيق وبين مكتب التدقيق وفقا للزمن الذي ستستغرقه عملية التدقيق، على أن تتم موافقة مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات على العقد، لضمان تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، فضلا عن ذلك سيقوم المدقق بإلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

4- ضرورة قيام الهيئات التشريعية والتنظيمية في العراق ومنها مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بتحديد مدة ارتباط المدقق بالزبون، فمثالا على ذلك أن لا تزيد على مدة الارتباط على خمس سنوات، والتأكيد على دوران المدقق للمحافظة وحماية استقلالية مدققي الحسابات، فضلا عن ذلك زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، إذ أن طول مدة ارتباط المدقق بالزبون يؤثر سلبا على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

5- على مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات أن يقوم بالإفصاح عن الدعاوى القضائية المرفعة ضد مكاتب التدقيق ليكون رادعا لمكاتب التدقيق والالتزام بالقوانين والتعليمات، إذ أن ذلك له تأثيراً إيجابياً على سمعة المكتب والتي تؤثر تأثيرا إيجابيا على الاستقلالية ، ومن ثم زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لتجنب مخاطر التقاضي.

6- تشجيع شركات ومكاتب التدقيق العراقية للارتباط مع مكاتب وشركات التدقيق العالمية وتشجيع اندماج شركات التدقيق من أجل زيادة كفاءة التدقيق، فضلا عن ذلك زيادة مستوى التحفظ المحاسبي إذ أن شركات التدقيق العالمية أكثر قدرة على توفير جودة عالية من خدمات التدقيق والتي تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

7- تأكيد الهيئات التشريعية والتنظيمية لمهنة التدقيق في العراق ومنها مجلس مهنة مراقبة الحسابات على شركات ومكاتب التدقيق بوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي يقومون بتدقيقها.

المصادر

المصادر العربية

اولا : الوثائق والتقارير الرسمية

1- التقارير المالية السنوية لعينة البحث من الشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية نشرة سوق العراق للاوراق المالية 2007-2013

2- نشرة مجلس مهنة ومراقبة تدقيق الحسابات 2015.

ثانيا : الكتب

1- دحدوح , حسين احمد والقاضي, حسين يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة، الاطار النظري والاجراءات العملية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

2-الذنيبات, علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، الأردن، 2009 .

3-المطارنة, غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009 .

4-نور, احمد محمد واخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2007.

ثالثا : البحوث والدراسات والدوريات

1-إسماعيل, طارق حسين وقطب, احمد سباغي، دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات , بحث منشور في مجلة المحاسبة والادارة والتامين، العدد 60 ، 2003 .
2-اقبال، عمر والقضاة، مأمون، أثر الازمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي- دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية, مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28 (4)، 2014.
3-حمدان، علام محمد موسى، اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 38، العدد (2)، الأردن، 2011.
4-حمدان، علام محمد موسى، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 144، البحرين، 2012.
5-السهلي ، محمد محمد بن سلطان القباني ، التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، جامعة الملك سعود الرياض، 2009 .
6-الشاطري، ايمان حسين والعنقري، حسام عد المحسن، انخفاض مستوى اتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 20، العدد 1، 2006.
7-صبيحي, محمد حسني عبد الجليل ، مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية- دراسة ميدانية ونظرية, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, مصر, 1997 .
8-عبد المجيد، حميدة محمد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية للشركات التامين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة 2014 .
9-عبيد، ابراهيم السيد، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة- دراسة ميدانية ونظرية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010.
10- العتيبي, محمود حسني و خليفة، المعتز بالله البرنس محمد، قياس التحفظ المحاسبي للاوراق المالية في السوق السعودية، مجلة البحوث المالية، ع 76، 2012 .
11- عوض، آمال محمد محمد، دراسة واختبار مدى التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مكتبة كلية التجارة .جامعة عين شمس العدد 2 .2010.
12- قريط، عصام، الخدمات الاستشارية واثرها في الحياد في الاردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008 .
13- ونوس, هشام سليمان، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة في سورية - دراسة ميدانية، جامعة دمشق 2009 .
14- يوسف, علي، اثر محددات هيكل ملكية المنشاة في تحفظ التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

رابعا : الرسائل والاطاريح

1- ابو غانم، بلال عبد العزيز صالح، العوامل المؤثرة على استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2003.
2- ابو هين, اياد حسن حسين، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.
3-الاورفة لي، اسماء قحطان محمد نشأت، محددات التحفظ المحاسبي واثره على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة نظرية وتطبيقية، اطروحة دكتوراه، جامعة طنطا كلية التجارة، 2012 .
4-الجعافرة, محمد مفلح محمد، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الاردنية ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2008.
5-الحمد, عدنان كاظم مطرود، دور جودة التدقيق في تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية- بحث تطبيقي ودراسة تحليلية في عينة من الشركات العامة العراقية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2013.
6-الخزندار، آية جار الله نعمان، مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

7- الرشيدي, احمد محمد غنيم، مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت- دراسة مقارنة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الأعمال رسالة ماجستير، 2012.
8- ليلو, رائد محمد علي, اثر مستوى التحفظ على جودة التقارير المالية –دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية, جامعة بغداد, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, 2014
9- مسلم, خالد تيسير ، مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة - دراسة استطلاعية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2011.

المصادر الأجنبية *

Ferst : The books

1- Arens, A. A and J. K. Loebbecke, Auditing: An Integrated Approach, 12th ED, Prentice- Hall International, Inc., USA, 2008 .
2- Belkaoyi, Ahmed, Accounting theory, 4th , Thomson Learning, USA, 2002 .
3- Hendrickon, Es and Preba, Mf, Accounting Thierry, Fifth Edition, Chicago, Irwin, Inc, 1992

Sacend : Research

1- Ball,R. and L. Shivakumar. 2005. Earnings Quality in U.K. Brivate firms: Comparative Loss recognition timeliness. Journal of Accounting Research, vol.39.2005
2- Basu. S, The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings, Journal of Accounting and Economics. vol.24,1997.
3- Beaver, W.,and S. Ryan. 2000, Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book- to- market ratio to predict book return on equity. Journal of Accounting Research, vol.38, no.1, 2004 .
4- Bushman, R. M. and J. D. Piotroski. Financial reporting incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions. Journal of Accounting and Economics, vol.42(1-2): 2006.
5- Chen, Shimin, Sunny Y. J. Sun, Client Importance, Institutional Improvements, and Audit Quality in China: An Office and Individual Auditor Level Analysis, THE ACCOUNTING REVIEWVol. 85, No. 1, 2010 .
6- Chung, H and Wyan, J " Managerial Legal Liability Coverage and Earnings Conservatism", Journal of Accounting and Economics, vol.46/ 2008 .
7- DeAngelo, Linda Elizabeth, auditor size and audit quality, Journal of Accounting and Economics (3) 1981
8- Geiger, M. A. and K. Raghunandan. Auditor teure and audit reporting failures. Auditing: A Journal of Practice & Theory. 2002 .
9- Givoly, D. and C. Hayn. 2000. The changing time- series properties of earnings, cash flows, and accruals: Has financial reoperting become more conservative? Journal of Accounting and Economics, vol.29, 2000 .
10- Hamdan, Allam Mohammed Mousa, Gagan Kukrija, Bahaa Sobhi Abde Latif Awwad, Maher Mousa Dergham, The Auditing Quality and Accounting Conservatism, International Management Review, Vol. 8 No. 2 2012.
11- Hamid, Masdiah Abdul, the impact of audit quality on accounting conservatism in financial reporting of malaysian listed companies, 4th international conference on business and economic Research ,4th icber 2013.

12- Krishnan, G and Visvanathan, G "Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter", the Association Between Audit Committee Directors Accounting Expertise and Accountig Expertise and Accounting Conservatism", Contemporary Accounting Research, vol.25, 2008 .

13- Li, Dan, Auditor tenure and Accounting Conservatism, In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy in the School of Management, 2007.

14- Penman, S and Zhang, X " Accounting Conservatism, The Quality of eEarnings, and Stock Returns, The Accounting Review, vol.77,2002 .

15- Reyad, Sameh M. Reda, Accounting Conservatism and Auditing Quality: an Applied Study On Egyptian Corporations, European Journal of Business and Management, Vol 4, No.21, 2012.

16- Souza, IanaIzadora , Paulo Roberto, Edilson Paulo, The Relationship Between Auditing Quality and Accounting Conservatism in Brazilian Companies, Journal of Education and Research in Accounting, REPeC, Brasília, v. 7, n. 3, art. 6, . 2013.

17- Watts, R. 2003 (a) "Conservative in Accounting part I: explanations and implications", Accounting Horizons, vol. 17(3), 2003 .

18- Yeganeh, Saeid Khodayar, Saeid Jabbar zadeh Kangarlouei, Morteza Motavassel, The Investigation of the Impact of Auditor tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange (TSE), International Journal of Finance and Accounting ,1 (3), 2012.Third ; Internet

1.AICPA, consulting services standard, statement on standards for consulting,services,NO1,available,at,www.aicpa.orge(accessed:2012.

2.Pope, P. and M. Walker.2002. Ex- ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition, and asymmetric earnings timelines. Working Paper, Lancaster University. Available from. http://www. ssrn. com.

3.Ruddock. C. S. Taylor, and S. Taylor.. Non-audit services and earnings conservatism: Is auditor independence impaired? Available from.2004. http://www. bm.ust.hk/acct/acsymp2004/Papers/ Taylor

4.Svanström, Tobias, Non-audit services and audit quality: evidence from private firms, This file was downloaded from the institutional repository BI Brage – http://brage.bibsys.no/bi.

5.Basu. S. L. Hwang, and C. Jan. 2001b. Auditor conservatism and quarterly earnings. Working paper, Emory University, Chinese University of Hong Kong.2001. http://gbspapers. library.amory.edu.

The impact of the independence of the auditor to practice accounting conservatism Applied research in the financial sector companies listed on the Iraq Stock Exchange

Abstract

The study aims to verify the independence of auditors working in companies and offices of the Iraqi audit, and measure the level of accounting conservatism in the financial statements of banks and insurance companies listed on the Iraq Stock Exchange, as well as a statement after the independence of the auditor on accounting conservatism in the financial statements of banks and insurance companies listed on the market Iraq Stock Exchange, as it has been measuring the independence of the auditor using the survey form was auditors working in the Iraqi audit firms were measured the level of accounting conservatism for companies sample using a form(Basu) was a statement after variables through the use of statistical models in a manner least squares model and linear regression as well as model test (Binomial) and after testing hypotheses The research found a set of conclusions, represented the existence of an acceptable level for some independence audit at the offices of companies and the Iraqi audit factors, and an acceptable level of conservatism accounting in accounting policies in the financial sector companies listed on the Iraq Stock Exchange, as well as and there is a significant correlation between some of the independence of the auditor and the accounting conservatism agents. Find and gave a number of recommendations, it represented the need to open a large audit firms, and the emphasis on legislative and regulatory bodies for the auditing profession in Iraq, including the Council on auditing profession companies and offices checking the existence of an acceptable level of accounting conservatism in the financial reports are audited

Keywords: the independence of the auditor, the accounting conservatism services non- audit